

المطوع: ليست هناك إدارة اقتصادية في الكويت



• فيصل المطوع

شن رئيس شركة بيان للاستثمار، فيصل المطوع، هجوماً شديداً على إدارة الملف الاقتصادي، قائلاً «ليست هناك إدارة اقتصادية بالكويت، ولا يوجد من يتابع أو يهتم، والمسؤولون يكتفون بالكلام فقط».

وأشار إلى أن قطاع الاقتصاد في العناية المركزة منذ مدة طويلة، متسائلاً: أين تستثمر شركات الاستثمار في ظل بورصة مترنحة ودولة مهيمنة على الأراضي؟

وقال: على مدى التاريخ، كل الحضارات سادت ثم بادت بسبب الاقتصاد، فهل تعي الكويت، الدولة الغنية الفتية، أن الاقتصاد يجب أن يكون في مقدمة أولوياتها، وأن يعطى أهمية قصوى؟ مستدركاً: إن ما يحدث عكس ذلك!

وأضاف: إن الأمر يتطلب في البداية وقف الهدر وترشيد الإنفاق، ضارباً المثل بوجود هدر في إنتاج الكهرباء يتجاوز 30 فلساً لكل كيلوواط، الذي تنتجه الدولة بـ41 فلساً، فيما تنتجه شركة خاصة بمنطقة الخفجي بـ12 فلساً فقط.

وأشار إلى الإفراط في إنشاء الهيئات المستقلة، والإغراق عليهم بالرواتب والمكافآت من دون مردود، وكذلك إعادة هيكلة الاقتصاد، والاستمرار بالإنفاق الاستثماري، مع التركيز على المشروعات التنموية التي تدر دخلاً حقيقياً يدعم إيرادات الدولة، إلى جانب فتح البلاد أمام المستثمرين، وتحرير الاقتصاد، وإعادة النظر في التعليم، وتابع: كل هذا يحتاج إلى قرارات جريئة، ولكن هل الكويت قادرة على اتخاذ هكذا قرارات... أتمنى ذلك.

وقال: لا توجد دولة أو مجتمع يحترم نفسه، يرهن مصيره ومستقبله بسلع واحدة متحركة لا تحكم في سعرها أو كمية إنتاجها، مستشهداً بالقول «الكويت أصبحت دولة مدمنة على حبوب النفط، والمدمن لا يقلع عن الإدمان بسهولة».

وتساءل: أسعار النفط ظلت مرتفعة، والميزانية تسجل فوائض لسنوات، فهل تم إنشاء مشروعات تنموية تعزز مصادر الدخل؟ بالطبع لم يحدث هذا، فهل من المعقول أن يحدث في ظل تراجع الأسعار؟

وأضاف: مهما كان لدينا من احتياطات مالية فستنتهي في وقت ما، ولكننا لا نتعلم من دروس الماضي، فتاكل الاحتياطات نتيجة تراجع أسعار النفط حدث مرتين، في السابق، بالثمانينيات والتسعينيات، ولم نعتبر أو نحوّل للمستقبل، وكنا ننتظر حتى تمر الأزمة وترتفع الأسعار مجدداً، ومن ثم نعود إلى بناء الاحتياطات مرة أخرى: متسائلاً: كيف يمكننا الاستمرار في ظل تلك السياسة غير الحكيمة؟

وأشار إلى العديد من الدول التي لا تمتلك أي ثروات طبيعية، وتحتل المراكز الأولى بالاقتصادات العالمية، نتيجة الاستثمار في الفرد عبر التعليم الجيد، وخلق بيئة مواتية وحرية الاقتصاد، متسائلاً: أين نحن من ذلك؟ وأضاف: بالكويت مستوى التعليم غير جيد، ومستوى الخريجين منخفض، ولا توجد حرية اقتصادية حيث تسيطر الدولة على الاقتصاد،

هذا هو حالنا:

1 - مجتمع كامل بأمله وابيه

يرهن مصيره بسلع واحدة

2 - لم نتعلم من دروس

الماضي

3 - لا وقف للهدر..

ولا ترشيد للإنفاق

4 - فوائض تتراكم

ثم تتآكل.. وهكذا دواليك

والقوانين غير مشجعة وفي الوقت نفسه ننشد التغير! متابعاً: على الدولة أن تعي أن النهجين السابق والحالي خطأ، ويجب تغيير المسار.

من جانب آخر، قال المطوع إن رفع سعر الفائدة يزيد تعقيد الوضع الاقتصادي، مشيراً إلى أن الاقتصاد الكويتي أبعد ما يكون عن الانتعاش ورفع الفائدة بيعه أكثر.

وبين أن مستوى الفائدة في أميركا قريب من الصفر، وفي الكويت أكثر من 2%، ما يعني أن الفارق سيبقى كبيراً حتى لو لم تتخذ الكويت قراراً برفع الفائدة، كما أن الاقتصاد الأميركي قوي، وبالكويت ضعيف ومهلهل ويحتاج إلى الإبقاء على مستويات منخفضة من الفائدة، كما أن الدينار غير مرتبط بالدولار، وحصّة الأخير من سلة العملات نحو 50%.

واختتم بالقول إن البورصة ما هي إلا مرآة وانعكاس للاقتصاد، وهي حالياً في أسوأ أوضاعها وكل القطاعات تعاني من استمرار الأوضاع الحالية، فما بالنا بتسجيل المزيد من التراجع لأسعار النفط لفترة طويلة.